الفصل الثالث: تطور تنظيم و إدارة البنوك التجارية

1.إنشاء بنك جديد

أثناء فحص البنك المركزي لطلب إنشاء بنك جديد لمنحه ترخيص عادةً ما يركز على معيارين أساسيين هما الأهلية و الحاجة:

- الأهلية: تشمل مقدرة المؤسسين (الأموال الكافية) و خبرات ومهارات الفريق الذي سيعهد إليه إدارة البنك.
- الحاجة : تقاس بمدى ملائمة العائد الذي يحققه البنك المقترح انشاؤه ومدى الحاجة لخدمات مصرفية إضافية.

2.نطاق نشاط البنك

يقصد بنطاق نشاط البنك تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها البنك وتنوع الناشطة و امتدادها إلى مجالات غير مصرفية.

3.الأشكال التنظيمية للبنوك

- البنوك ذات الوحدة الواحدة : يقصد بها البنوك التي ليس لها فروع والفرع هو الوحدة التي تقبل جميع الودائع.
- البنوك ذات الفروع : هي البنوك ذات الوحدات المتعددة التي تتبع مركز رئيسي واحد ولها مجلس إدارة واحد ونفس المجموعة من المساهمين.

و يعلل المؤيدون لإنشاء فروع البنوك فتح فروع جديدة ب:

- الوفورات الاقتصادية : التي يكن تحقيقها من خلال الإستفادة من خدمات المركز الرئيسي وحجم عمليات أكبر
- الأمان : من خلال تنوع الودائع والقروض
- المنافسة : التي تسهم في تحسين الخدمات
- تدفق الأموال : بتحويل الأموال من الفروع التي يقل فيها الطلب على القروض إلى فروع أخرى تحتاج إلى مزيد من الأموال
- خدمة العملاء : من خلال تقريب الخدمات لعدد أكبر من العملاء

4.الشركات القابضة

أ.التعريف

يتمثل هذا الشكل التنظيمي في قيام البنك بتنظيم نفسه ليكون وحدة تابعة لشركة قابضة لتمتد سيطرة الشركة بعد ذالك إلا بنوك أخرى. ويتم تأسيس الشركة القابضة إما بواسطة كبار المساهمين في البنك أو بتعاون مع مستثمرين آخرين.

ب. الأشكال التنظيمية للشركات القابضة

- شركة قابضة ذات بنك واحد : تسيطر على بنك واحد إلا جانب سيطرتها على شركة أو شركات تمارس أنشطة غير مصرفية
- شركة قابضة ذات بنوك متعددة : تمتد سيطرتها لاكثر من بنك كما قد تمتد إلى شركات تمارس أنشطة غير مصرفية

ج.تأثير الشركات القابضة على نشاط البنوك التابعة

تأثير مباشر : من خلال دعم الطاقة الاستثمارية

- توفير الموارد للبنك.
- إمكانية بيع جزء من القروض لإحدى الوحدات التابعة للشركة القابضة.
- مشاركة الوحدات الاخرى في تمويل القروض التي تفوق فيها قيمة القرض الحد الأقصى المسموح به قانونا.
- مزيد من الثقة في الشركة القابضة يجعل من السهل على البنك إصدار أوراق مالية جديدة.
- تحقيق الوفورات الاقتصادية.

تأثير غير مباشر : عن طريق الأنشطة غير المصرفية التي يمكن أن تمارسها الشركات التابعة من خلال :

- تكامل الخدمات : لأن التشريعات عادة ما تقضي بأن تكون الأنشطة غير المصرفية ذات إرتباط قوي بالأنشطة المصرفية
- حماية أموال المودعين
- الاستفادة من مزايا التنويع و أهمها تخفيض المخاطر
- جذب عملاء جدد

5.البنك الشامل

أ. التعريف

تقوم فلسفة البنك الشامل على فلسفة التنويع. إذ يتوقع أن تؤدي عملية تنويع النشاط إلى تخفيض المخاطر التي يتعرض لها دون أن يترك أثراً سلبيا على العائد. ويشمل هذا التنويع الودائع وغيرها من مصادر التمويل ومجالات الاستثمار.

ب. سمات البنك الشامل

التنويع في مجال الخدمة المصرفية

تنويع مصادر التمويل

يسعى البنك الشامل إلى التعامل مع منشات إقتصادية مختلفة. هذا الاتجاه قد يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض. لذلك فقد تبنت هذه البنوك نظرية إدارة الخصوم التي تقوم على تنمية الموارد المالية للبنوك باللجوء إلى مصادر غير تقليدية.

تنويع الإستثمارات

- تنويع محفظة القروض : للمنشآت، للمستهلكين، تمويل التجارة الخارجية ...
- الدخول في مجالات الاستثمار : تمويل خطط مشاركة في ملكية منشات، شراء أسهم منشات الأعمال بإستبدال القروض المقدمة إلى حصة في رأس المال.

التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

الأنشطة التي يمارسها البنك بنفسه

- ممارسة نشاط تأجير الاصول
- الاتجار بالعملة
- إصدار الأوراق المالية (أسهم ، سندات ...)
- ادارة إستثمارات لحساب العملاء عن طريق صناديق ودائع عامة (صناديق تستثمر في أموال العملاء ويديرها البنك لصالحهم مقابل أتعاب أما الأرباح فيحصل عليها العملاء ويتحملون الخسارة)

الأنشطة التي يمارسها البنك عن طريق شركة شقيقة في إطار الشركة القابضة

- نشاط التأمين : التأمين على حياة المقترضين من البنك، التأمين على ممتلكات المقترضين
- نشاط تأجير الأصول : إنشاء شركة شقيقة متخصصة في تأجير الأصول
- أنشطة الإستثمار : عن طريق إنشاء شركة إستثمار شقيقة تقوم بناء تشكيلات من المحافض العامة (صناديق أوراق مالية) تبيعها في شكل حصص استثمارية